

المحاضرة رقم 06

1. تعريف الميزانية العامة : تعرف الميزانية العامة على أنها "تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة، عن فترة مالية مستقبلية عادة ما تكون سنة."

2. خصائصها : تتمثل في:

2.1. خاصية التقديرية للميزانية : تقدر الميزانية أرقام مبالغ كل من النفقات و الإيرادات العامة لسنة المقبلة، وهي تصدر ضمن قانون مالي يتضمن تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية.

2.2. الميزانية العامة تستوجب الترخيص : تعد الميزانية العامة وثيقة مالية تعدها السلطة التنفيذية وتجيزها السلطة التشريعية بموجب قانون. يعتبر حق السلطة التشريعية في منح الترخيص من الحقوق الأساسية، ومن المبادئ الهمامة المقررة دستورياً، التي لا يمكن مخالفتها، وتعد وسيلة في يد البرلمان لمراقبة أعمال الحكومة.

2.3. إجازة الجباية والإنفاق : تقوم الحكومة بتحضير الميزانية وتنفيذها، لكن البرلمان هو الذي يصوت عليها أي يعطي للحكومة الإنذن بصرف النفقات وجباية الإيرادات المذكورة في الميزانية.

3. الطبيعة القانونية للميزانية العامة:

لقد ظهرت ثلاثة آراء فقهاء المالية العامة تختلف حول الطبيعة القانونية للميزانية، وهي:

أ. الميزانية هي قانون : أي عمل تشريعي الصادرة عن البرلمان طبقاً لأحكام الدستور ووفقاً للنظام الداخلي مجلس البرلمان.

بـ. الميزانية العامة هي عمل إداري : باعتبارها مجرد تخمينات للنفقات و الإيرادات المستقبلية إذ لا تحتوي على قواعد عامة ومجردة، وموافقة البرلمان على الميزانية هي فقط لإعطاء الموظف المالي صلاحية ممارسة عمله.

جـ. الميزانية العامة عمل مختلط (قانون واداري) : إن أحكام الإيرادات العامة خاصة الضرائب هي عمل قانوني تشريعي أما ما تعلق منها من نفقات فهو عمل إداري.